# مسيحيون مهجرون في كنيسة (ماركوركيس) بانتظار ان تتذكرهم الحكومة

بغداد/ سها الشيخلي
تصوير:صباح العاني

التهديات التي تعرض لها المسيحيون في مدينة الموصل بالتفجيرات والقتل على الهوية والمطالبة بترك بيوتهم من قبل عصابات اجرامية لا تراعي حرمة المرأة أو الشيخ المسن او الطفل الرضيع زرعت الخوف والهلع في قلوبهم فهربوا فزعا وتركوا منازلهم قاصدين كنائس واديرة في بغداد والمناطق المجاورة الاخرى لمدينة الموصل..

كنيسة مار كوركيس الكلدانية

قصدنا الكنيسة المذكورة بعد ان علمنا ان هناك ٣٠ عائلة مهجرة من المسيحيين في محافظة الموصل الى بغداد بعد اعمال عنف وارهاب وقتل وتشريد شهدتها مناطق عديدة في الموصل منها الاحياء التالية ( اتلبلديات ، السكر ، الحدباء ، الصديق) كما تم تفجير كنيسة (مسكنتا) في الموصل.

حدثنا الاب نضير دكو راعي كنيسة مار كوركيس الكلدانية في بغداد قائلا :-

– وصلتنا قبل ايام ٣٠ عائلة مرعوبة من مختلف مناطق الموصل وتم تقسيمهم الى مجموعتين كل مجموعة تضم ١٥ عائلة.. نحن الان مسؤولون عن ١٥ عائلة تم توزيعهم على اهلهم واقاربهم في بغداد .. اما ال١٥ عائلة الاخرى من الذين لا اهل لهم في بغداد فتم تاجير شقق لهم في مناطق واحياء بغداد .. وهناك ١٦ الف عائلة مسيحية في محافظة الموصل تم تهجيرها قسرا الى المناطق المسيحية المحيطة بالموصل منها كنائس التلكيف ومناطق باطناية ، وقرى القوش، بعشيقة ، برطلة ، قرقوش ، دير بهنام ، دير كتي . إضافة الى قرى اخرى في دهوك وزاخو واربيل كل هذه المناطق احتوت النازحين وهم في حالة لا توصف من الرعب والخوف ..

×هل قدمت لكم جهات رسمية او منظمات المجتمع المدني مساعدات ؟

– كنا في لقاء مع رئيس الحكومة ووعدنا بتقديم المساعدات عن طريق وزارة الهجرة والمهجرين . كما قدمت لنا منظمة مسيحية اسمها (كركاس جارتي) وتعني المحبة قدموا لنا مواد غذائية ، وقدم لنا مكتب رعاية شؤون المواطنين التابع لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي مبالغ نقدية ومواد عينية..نحن نعلم ان قلوب العراقيين معنا والذي يجري علينا الان قد جرى سابقا على اخوتنا المسلمين..

×ما اسباب العنف هذه برايك ؟

– هناك مخطط يستهدف العراق بكل ابنائه من خلال هذه الاعمال.. وهناك ايضا من يدعم هذا المخطط ، طالبنا اعضاء البرلمان بحماية المسيحيين ونناشد الحكومة بالتدخل مباشرة لحمايتهم خاصة قوات الامن العراقية ونحن نحزن ان الدم العراقي صار رخيصا بهذه الدرجة.. ومع كل تلك المجازر التي ارتكبت يخرج علينا المستشار الاعلامي محمد العسكري ليخفف من وقع الفاجعة ويصفها بالتهويل .. نطلب من الحكومة ان تكون اكثر واقعية .. نحن بكل احترام وتقدير نوصل صوتنا الى الحكومة.. نحن لا نهول الامر ونطلب ان يكون الجيش العراقي وهو عنوان عزة وكرامة العراق ان يقف الى جانبنا في هذه المحنة لا ان يكذب الذين يطالبون بمساعدة الدولة مع اعتزازنا بشخص المستشار الاعلامي محمد العسكري..

× هناك ١٥ عائلة انتم مسؤولون عنها الان .. كيف توفرون لهم احتياجاتهم مدارس الاولاد دوام الموظفين منهم ؟

– المهجرون من الموظفين ستكون الحكومة مسؤولة عن دوامهم..اما الطلبة فسوف يتم منحهم هويات خاصة بالمهجرين. ومشكلتنا في الموصل أن لدينا ١٦ الف مهجر تعمل منظمات المجتمع المدني على راحتهم في القرى المجاورة للموصل.. تفاجأنا كثيرا ونحن نسمع الاقاويل.. ونسمع ان سيارات حكومية وميليشيات تقوم بتهجير المسيحيين.. ومن الغريب ان يقتل اب وابنه على بعد ٥٠ مترا من حراسة حكومية من دون ان يتدخل رجال الحراسة .. من اول يوم للاحداث الدامية طلبنا من الحكومة التدخل ولكن تلكؤ الحكومة وتأخرها أضر بنا كثيرا..

شاهد عيان

شاهد عيان جاء من الموصل توا عندما كنا في الكنيسة وتحدث الينا قائلا :-

–الوضع في الموصل (تعبان)..في الليل تحضر جماعة (التكفيريين) وتهدد البيوت المسيحية بالرحيل واذا لم تستجب العائلة يتم تفجير بيتها..وقد تم تفجير ثلاثة بيوت متجاورة مرة واحدة بحيث تساوت في الارض .. انا رجل مسلم ونحن كمسلمين نلجا في اعمال العنف الى العشيرة ولكن الاخوة المسيحيين يلجاون الى الكنيسة.. المسيحي ثقته بالحكومة الشرعية كبيرة.. ارى ان ليس هناك سبب لتهجير المسيحيين فهم ناس مسالمون .. والغالبية منهم تم ترحيلهم الى منطقة (عين كاوة) وهي منطقة صغيرة لكنها تشهد غلاء كبيرا وازداد الغلاء بعد ترحيل اعداد كبيرة الى المنطقة.. اقليم كردستان رحب بهم لانهم مواطنون عراقيون قبل كل شيء.

عائلة ابو سلوان

ابو سلوان رجل عراقي من الديانة المسيحية يسكن منطقة البلديات في الموصل يعمل (كاسب) لديه اربعة ابناء وزوجة حدثنا قائلا :-

–جاءنا مجموعة من الرجال قالوا انهم (شرطة) وذلك صباح يوم ٩/٣٠ وطلبوا منا هوياتنا وتملكنا الخوف بعد مقتل جارنا وهو عامل بسيط وتم توزيع مناشير تطلب من المسيحيين مغادرة الاحياء وهي (حي البلديات ، السكر ، الحرباء ، الصديق) خرجنا مسرعين الى بغداد ولجانا الى الكنيسة .. وبعد ذلك لجأنا الى بيت نسيبي القريب من الكنيسة.

× هل قدمت لكم جهات مساعدات مالية او عينية ؟

– فقط الكنيسة قدمت لنا مساعدات عينية ومبلغ مقداره ( ١٠٠) الف دينار.. ويواصل ابو سنان حديثه بالقول :

– ابني سنان في الصف الخامس العلمي وقد ترك المدرسة والدوام والامتحانات على الابواب .. زوجتي موظفة وبقية ابنائي طلاب.. ولا ادري كيف يداومون هنا بعد التهجير ؟

الصغيرة ميرنا ابنة ابو سلوان عمرها ٥ سنوات في المرحلة (التمهيدي) كانت تنصت باهتمام الى حديثنا وعندما سالتها ماذا تريد ؟ قالت ميرنا بخجل:

– اريد الرجوع الى بيتنا في الموصل والى اصدقائي هناك والى مدرستي ..

سنان شقيق ميرنا الطالب في الخامس العلمي يقول:

– لا ادري ماذا سيحل بدوامي في المدرسة .. عند مراجعتنا التربية طالبتنا بكتب ثبوتية من المجلس البلدي ومن المختار.. ذهبنا الى وزارة الهجرة والمهجرين فقالوا لنا راجعوا المجلس البلدي للحصول على هوية التهجير..ام سنان كانت هي الاخرى حائرة.. لا تدري ماذا تفعل لاسرتها .. يختتم الحديث ابو سلوان قائلاً :

– بيتي امنته لدى جاري المسلم والذي حزن كثيرا لرحيلنا ولما الم بنا.. واكد لي انه سيحافظ على البيت اكثر من بيته.. وهذا تاكيد على اننا شعب واحد.. ولا يخفي ابو سلوان حزنه الشديد لمقتل صيدلي وابنه في محلة الصديق.. ويؤكد انه خلال اسبوع واحد قتل ١٢ مسيحيا من تلك المحلة.. كما تم نسف بيوت بكاملها .. وتدخل رجل دين مسلم وهو امام جامع وتحدث بالمايكروفون طالبا الكف عن تقتيل المسيحيين فهم ابناء الوطن.. ولكن دون جدوى..

## الاتفاقية تتضمن عدم مواجهة الجنود الامريكيين للقضاء العراقي الا في حالات نادرة

# غيتس للكونغرس: افراد قواتنا المسلحة يتمتعون بحماية جيدة

واشنطن/الوكالات

اعلن في واشنطن ان وزير الدفاع روبرت غيتس بدأ مشاورات مع الكونغرس في شأن مشروع اتفاق مع بغداد بشأن الوجود العسكري الامريكي في العراق بعد ٢٠٠٨. فيما كشفت الأسوشيتد برس عن فقرات من مسودة الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد .

ويرى غيتس ان هذا المشروع يحمي «بطريقة ملائمة» القوات الاميركية في العراق.

وبدأ غيتس حسبما ذكرت «رويتر »اتصالات مع مسؤولي اللجان البرلمانية للقوات المسلحة من اجل مناقشة مشروع الاتفاق الذي تدرسه حاليا الحكومة.

وشكك بعض اعضاء الكونجرس الامريكي فيما اذا كانت الاتفاقية توفر حماية كافية من النظام القضائي العراقي الذي لا يضمن الاجراءات القضائية المناسبة.

وقال مسؤولون عراقيون ان مسودة الاتفاقية النهائية التي تضع اساسا قانونيا لبقاء القوات الامريكية في العراق بعد انتهاء تفويض من الامم المتحدة بحلول نهاية العام الجاري تنص على ضرورة انسحاب القوات الامريكية بحلول ٢٠١١.

وقالوا ايضا ان هذه الاتفاقية التي تعرف باسم اتفاقية وضع القوات ستسمح للسلطات العراقية بمحاكمة الجنود الامريكيين على ارتكابهم جرائم خطيرة في ظل ظروف معينة.

ولكن يبدو ان الاتفاقية تتضمن تحذيرات كثيرة تعني ان الجنود الامريكيين لن يواجهوا القضاء العراقي الا في حالات نادرة جدا.

وقال غيتس للصحفيين في وزارة الدفاع الامريكية،البنتاجون»اعتقد ان لا يوجد ما يدعو للقلق.»

واضاف ان الجنرال راي اوديرنو قائد القوات الامريكية في العراق وسلفه الجنرال ديفيد بترويس شاركا بعمق في المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية التي تحظى ايضا بدعم الاميرال مايك مولين رئيس هيئة الاركان الامريكية المشتركة.

وقال غيتس ان «الاميرال مولين رئيس هيئة الاركان المشتركة والجنرال بترويس والجنرال اوديرنو وانا مقتنعون بان رجالنا وافراد قواتنا المسلحة الذين يخدمون في العراق يتمتعون بحماية جيدة.»

ومازال من المتعين حصول الاتفاقية على موافقة عدة هيئات عراقية من بينها البرلمان العراقي.

وتجادل ادارة الرئيس جورج بوش بان الاتفاقية لا تحتاج لتصديق الكونجرس ولكنها تحرص على الحصول على تأييد سياسي واسع من النواب في الوقت الذي لم يتبق لها سوى ثلاثة اشهر في السلطة.

واطلع غيتس ووزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس كبار اعضاء الكونجرس على تفصيلات الاتفاقية ومن بينهم المرشحان للرئاسة الجمهوري جون مكين والديمقراطي باراك اوباما.

ووصف غيتس رد فعل النواب الذين تحدث معهم بأنه «ايجابي بشكل عام».

وكانت زيرة الخارجية كوندوليزا رايس ومستشار الامن القومي ستيفن هادلي قد اقاما اتصالات مع كبار زعماء مجلسي النواب والشيوخ في الكونجرس.

كما حاولت رايس اقناع الزعماء السياسيين العراقيين بالموافقة على الاتفاق الجديد.

ويقول المسؤولون العراقيون الذين شاركوا في عملية التفاوض التي انتجت مسودة الاتفاق إنهم واثقون من ان كل القضايا العالقة مع الجانب الامريكي قد سويت.

وكانت مسألة الحصانة التي ضمنتها سلطة التحالف المؤقتة (وهي السلطة التي حكمت العراق قبل اعادة السيادة للبلاد في شهر حزيران ٢٠٠٤) للجنود والمقاولين الامنيين الامريكيين من الملاحقة القانونية امام القضاء العراقي مصدر خلاف كبير بين الطرفين، اذ تعتبر الحكومة العراقية هذه الحصانة انتقاصا لسيادة البلاد. ولكن الاتفاق الجديد يتلافى هذه المعظلة عن طريق منح السلطات القضائية العراقية صلاحية محدودة لمقاضاة العسكريين والمقاولين الامنيين الامريكيين الذين يرتكبون جرائم كبرى خارج قواعدهم وخارج اوقات دوامهم الرسمي شريطة ان تمارس هذه الصلاحية بموافقة لجنة عراقية– امريكية مشتركة.

ولكن النائب الجمهوري ايك سكيلتون الذي يرأس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الامريكي قال انه لديه «تساؤلات حقيقية.»

وقال سكيلتون «انني قلق جدا بشأن التقارير التي قالت ان افراد القوات المسلحة الامريكية لن يتمتعوا بحصانة كاملة بموجب القانون العراقي.»

ولكن السناتور الجمهوري والعضو البارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي ريتشارد لوجار قال ان الافادات المبدئية تشير الى ان الاتفاقية مقبولة.

واضاف»يبدو..ان الادارة تفاوضت بشكل يتم بالمسؤولية باسم المصالح الامنية القومية الامريكية ومع حماية الجنود الامريكيين الموجودين في الجبهة .»

وقال السناتور الديمقراطي كارل ليفن رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ انه سيحتفظ بحكمه حتى اجراء مزيد من المراجعة للاتفاقية.

وهذه الاتفاقية دقيقة من الناحية السياسية بالنسبة للادارة الجمهورية برئاسة بوش لانها ايضا ترفض دائما وضع جداول زمنية لانسحاب امريكي من العراق وهي سياسة يدافع عنها اوباما والديمقراطيون الاخرون.

وقال ليفن ان المسودة بها مواعيد دقيقة لانسحاب القوات الامريكية من المدن والبلدات العراقية بحلول الصيف المقبل إضافة الى الانسحاب من العراق بحلول نهاية ٢٠١١ .

واضاف ان «تغير موقف الرئيس بشأن موضوع تحديد جدول زمني محل ترحيب وجاء متأخرا.»

ويصر المسؤولون الامريكيون على ان «الافق الزمنية» في المسودة ستتوقف على الاوضاع على الارض.

وقال مسؤول امريكي ان الاتفاقية مكونة من جزأين. الاول يتناول وجود القوات الامريكية في العراق. والثاني اتفاقية اطار استراتيجي تتناول العلاقات الثنائية بوجه عام بما في ذلك العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وكان من المقرر ان تنتهي المباحثات بشأن مستقبل القوات الاميركية في العراق، التي بدأت في شباط بين الجانبين الاميركي والعراقي، في نهاية تموز غير ان تشعب القضايا وتعقيداتها وخصوصا مسألتي جدول انسحاب القوات الاميركية والحصانة الممنوحة للجنود الاميركيين المتمركزين في العراق، أخر التوصل الى اتفاق.

الى ذلك كشفت أسوشيتد برس عن فقرات من مسودة الاتفاقية الأمنية طويلة الأمد المزمع توقيعها بين بغداد وواشنطن، قالت إنها حصلت عليها من مصادرها الخاصة. ومن اهم الفقرات الواردة في المسودة:

– يلتزم أفراد القوات المسلحة والموظفون المدنيون باحترام القوانين والمواثيق والعادات والتقاليد العراقية أثناء تنفيذ العمليات العسكرية والامتناع عن ممارسة أي نشاط يتعارض مع نص أو روح الاتفاقية وتلتزم الولايات المتحدة باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية في هذا المجال.

– ولغرض درء المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد جمهورية العراق وتمتين التعاون بغرض دحر تنظيم القاعدة في العراق وباقي المجموعات الخارجة عن القانون، فإن الطرفين يتفقان مؤقتا على ما يلي:

– تطلب الحكومة العراقية المساعدة من القوات الأميركية لدعم جهودها في ضمان الأمن والاستقرار، بما في ذلك التعاون في تنفيذ العمليات ضد تنظيم القاعدة وباقي المجموعات الارهابية والخارجة على القانون.

– يجري تنفيذ جميع العمليات العسكرية بموافقة الحكومة العراقية وبالتنسيق الكامل مع السلطات العراقية، ويتم الإشراف على العمليات العسكرية عبر لجنة مشتركة، وعند وقوع خلاف حول فحوى هذه العمليات و لا تستطيع هذه اللجنة حله يتم رفع الأمر إلى لجنة وزارية مشتركة.

– تنفذ جميع العمليات العسكرية بموجب الدستور العراقي والقوانين العراقية بما لا يتنافى مع السيادة العراقية والمصالح الوطنية حسبما تقرره الحكومة العراقية، ويتوجب على القوات الأميركية إحترام القوانين العراقية والقانون الدولي.

– يوافق الطرفان على إستمرار جهودهما في التعاون لتنمية القدرات الأمنية العراقية عن طريق التدريب والتجهز وتحديث البنى اللوجسيتة من مواصلات وإسكان وإمداد القوات.

–يتم تحويل مهام السيطرة ومراقبة الأجواء العراقية إلى السلطات العراقية حالما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ.

– للولايات المتحدة الحق بممارسة ولايتها القضائية على جنودها وموظفيها المدنيين المتعاقدين مع وزارة الدفاع الأميركية، ما دامت الحوادث تقع داخل القواعد.

– للعراق حق بممارسة الولاية القضائية على الجنود الأميركين والموظفين المدنيين المتعاقدين مع وزارة الدفاع الأميركية، في حال ارتكابهم جناية كبرى مع سبق الإصرار خارج القواعد الأميركية وخارج أوقات خدمتهم.

وكان المرشح الديموقراطي باراك اوباما الذي يعارض الحرب في العراق منذ بدئها اكد تأييده لانسحاب سريع في الاشهر ال١٦ التي تلي توليه الرئاسة اي خلال ٢٠١٠ اي اقرب من ٢٠١١ الذي تنص عليه الوثيقة.

اما خصمه الجمهوري جون ماكين فقد اكد ان البرنامج الزمني لانسحاب يعرض للخطر المكاسب التي تحققت في المجال الامني في العراق واي قرار يجب ان يتخذ حسب الوضع على الارض وتبعا لما يراه العسكريون في الميدان كما يريد المسؤولون الحاليون في البنتاغون.

## تـــعـــزيـــة

نعزي ببالغ الحزن والأسى بوفاة المغفور له عبد القادر احمد رسول والد كل من الشهيد سلام عبد القادر احمد والمهندس عبد الكريم عبد القادر احمد وكاميران عبد القادر احمد والدكتور ديار عبد القادر احمد ، وبختيار عبد القادر احمد نسأل اللّه تعالى أن يلهم ذوي الفقيد وأصدقاءه الصبر والسلوان وألاّ يريهم مكروهاً.

إنا للّه وإنا إليه راجعون.

**فخري كريم**

**رئيس مؤسسة المدى**
**للإعلام والثقافة والفنون**